

## مداخلة الغرفة التجارية الصناعية /عدن

### الامن الغذائي حلول مقترحة من وجهة نظر القطاع الخاص

#### 1- تمهيد:

مرارا وتكرارا وفي معظم المحافل داخليا وخارجيا أوضحت الغرفة التجارية الصناعية - عدن عبر مجلس ادارتها ممثلا برئيسها ان القرارات الوطنية السيادية تتطلب من أصحابها الاستقلالية لاتخاذ القرار وكذلك امتلاكهم الإرادة السياسية، فبدون هذين الشرطين لن تجد البرامج والمشروعات طريقها للتنفيذ.

ونعيد هنا رأينا بأن المشروعات الاستراتيجية التي تمس معيشة كل افراد المجتمع مثل:

- الامن الغذائي
- إعادة الاعمار
- تأمين الطرقات
- تطوير الموانئ وبالأخص ميناء عدن.. الخ وإزالة المشكلات التي تعيق من أدائه بالشكل السليم وغيرها.. الخ.
- كل هذه المشروعات تتطلب اصدار قرارات سيادية بشأنها، ما لم فإن الإخفاق سيكون مصيرها.

#### 2- المقومات المتاحة لتحقيق الامن الغذائي:

معظم غذاء اليمن مستورد، ولان موضوع الامن الغذائي مدول على كل مناطق العالم كما انه لا يقبل التأجيل للبدء في وضع المعالجات خصوصا ان ازمة القمح دولية وليست خاصة باليمن فقط، لذا فان التجارة (الاستيراد، الخزن، النقل الداخلي) تأخذ الأولوية في تأمين مخزون كافي من الغذاء.

ويلي ذلك وضع خطط متوسطة وطويلة الأمد لإنتاج قدر كبير من الغذاء محليا (الزراعة، الاصطياد للأحياء البحرية، المواشي والدواجن).

#### (1/2) حل المشكلات القائمة:

- أ. دراسة اللوائح والقرارات المنظمة للتجارة من قبل اطر مشتركة من القطاع العام والخاص، وإعادة النظر فيها لتسهيل التجارة في الغذاء.
- ب. نقل مراكز تفتيش السفن الى ميناء الحاويات في عدن.
- ج. إعادة التأمين البحري الى الوضع الطبيعي، ما قبل الحرب.

- د. فتح الطرقات الداخلية بين المدن.  
ه. حل موضوع الامن في الطرق الداخلية لمنع التقطعات وفرض الاتاوات، وتجريم ذلك.  
و. حل مشكلة النقل البري في ميناء عدن.  
ز. وجوب وضع حلول لاستقرار العملة الوطنية وتوفير العملة الصعبة.

- (2/2) توسيع سعة الموانئ ورفع طاقتها التشغيلية وازافة مخازن غذاء جديدة.  
(3/2) توسيع الطرقات وزيادة الشركات الناقلة للغذاء بين المدن برا.

### 3- المعالجات:

ومن خلال ما تم سرده نصل الى استنتاجين، وهما:

- تتجه الأمور مستقبلا نحو ارتفاع مستويات الجوع في معظم بلدان العالم.
- موقع اليمن على خطوط الملاحة الدولية وكذا توسطه لأسواق كبيرة وامتلاكه لموانئ قابلة للتطوير يجعله مميزا ليلعب دورا أساسيا في مجال التجارة الدولية.

ومن خلال الاستنتاجين نصل الى فكرة لفرصة استثمارية تمتلك إمكانات لتوفير مخزون غذائي يفي احتياجات اليمن والأقاليم المجاورة في منطقة شرق افريقيا وتمتلك مقومات نجاح بدرجة عالية.

ونصيغ هذه الفرصة الاستثمارية على النحو التالي:

**"انشاء منطقة خزن واسعة ومتنوعة للمواد الغذائية في ميناء عدن وما حوله من المواقع المناسبة لتأمين حاجة اليمن من المخزون الاستراتيجي للغذاء وكذا تغطية الاحتياجات من الغذاء لأسواق دول الساحل الشرقي لقارة افريقيا".**

تعرضت استراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية وكذا المخطط العام لمدينة عدن (2005-2025م) واللذان تم اقراراهما في مجلس الوزراء بقرار رقم (403) لعام 2005م، لقطاع الخزن كهدف استراتيجي ويمتلك مقومات نجاح كبيرة من خلال فرص استثمارية في المنطقة المخصصة لتطوير ميناء عدن في جانبه الشمالي من حوض الميناء والممتد بين كل من مينائي الحاويات في كالتكس وميناء الزيت في البريقة وتفصيلها على النحو التالي: -

- توسيع رصيف ميناء الحاويات بطول ألف متر يضاف لما هو موجود حاليا (700 متر) وقد تم من سابق وضع دراسة بذلك وكذا الاتفاق مع الحكومة الصينية وبقرض نصف مليار دولار.

- إقامة أرصفة للصوامع لكل من القمح والحبوب في الميناء الجديد (الميناء الجنوبي/ المعلا لا يتسع لإضافة صوامع جديدة).
- إنشاء ثلاجات تبريد كبيرة. وهذه تمت مناولتها في مخطط المنطقة الحرة – عدن على ان تنشئ في المخازن الموجودة في جبل حديد المجاور للميناء مباشرة ويستخدم حاليا لأغراض عسكرية (خزن الأسلحة والذخائر).
- إنشاء أرصفة للبضاعة السائبة.
- إنشاء رصيف للسفن الخشبية وتخصيص مساحات ملائمة لمناولة المواشي المستوردة.
- تطوير المخازن في منطقة معلا دكة (سريعة التنفيذ، ويمكن الاستفادة منها في وقت قياسي).
- إقامة منطقة صناعية لصناعات التعبئة والتغليف، وتعتبر هذه جزء أساسي لمشاريع الخزن.
- إنشاء منطقة للخدمات (محطة كهرباء، خزانات وقود، خزانات مياه).
- إضافة ميناء للاصطياد بجميع خدماته، بدلا من الميناء القديم في حيف.

وحسب ما تم طرحه امام مجلس الوزراء فانه وعد بتوفير وديعة خاصة بالقمح والمواد الأساسية بواقع 660 مليون دولار لتوفير القمح والمواد الأساسية لمدة ستة اشهر، حيث ان احتياج البلد شهريا من هذه المواد يبلغ 110 مليون دولار.

#### البحث عن تسهيلات مالية لمستوردي الغذاء:

- تقديم التسهيلات التجارية والضمانات الائتمانية لاستيراد القمح والسلع الاساسية من الدولة ومؤسسات التمويل الدولية مثل مجموعة البنك الدولي لصالح المستوردين
- إنشاء صندوق ائتمان الواردات لتمكين المستوردين للأغذية والقمح من الوصول الا الاسواق بسرعة مع ضرورة الحصول على ضمانات لتمديد شروط الدفع

انتهى

م. اقبال منير

مدير عام الغرفة التجارية الصناعية عدن